مجلة المالية و الأسواق
ISSN : 2392- 5124
eISSN : 2602-5191

المجلد 07 / العـدد: 01 (2020)،
ص : 267-280

تحليل تنافسية قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر(2006-2016)

Analysis of the competitiveness of the textile industry in Algeria(2016-2006)

بشليلي اسماء*[1] د. بكريتي لخضر[2] دولي لخضر[3]

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم (الجزائر) Asma.ico@hotmail.com

[2] المركز الجامعي البيض (الجزائر) charef_attou@yahoo.fr

[3] جامعة بشار(الجزائر) ldouli@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2019-08-25	2020-03-20	2020-03-30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل تنافسية قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر من خلال تحديد المؤشرات الممكن الاعتماد عليها. ويسمح ذلك بالتعرف على نقاط قوة وضعف قطاع الصناعات النسيجية ومدى قدرته على المنافسة في السوق العالمي. وقد استخلصت الدراسة ضعفا واضحا في القدرة التنافسية لقطاع الصناعات النسيجية في الجزائر. حيث لم يستطع هذا القطاع فرض وجوده حتى في السوق المحلية بناءا على ذلك اقترحت الدراسة بعض التوصيات التي بإمكانها تحسين تنافسية هذا القطاع في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: القدرة التنافسية، الصناعة التحويلية، الصناعة النسيجية، مؤشرات قياس التنافسية، الجزائر

Abstract :

This study aims to analyze the competitiveness of the textile industry in Algeria by identifying reliable indicators. This allows us to identify the strengths and weaknesses of the textile industry and its competitiveness in the global market. The study concluded that the competitiveness of the textile industry in Algeria was weak. This sector could not impose its presence even in the local market. Accordingly, the study suggested some recommendations that could improve the competitiveness of this sector in Algeria.

Keywords : Competitiveness, manufacturing, textile industry, indicators of competitiveness, Algeria

[1] د. لخضر بكريتي e-mail : bakreti2@yahoo.fr

مقـدمـــــة

تعتبر صناعة النسيج والملابس أحد الأنشطة الأساسية المعتمد عليها لتطوير الصناعة التحويلية في كل دول العالم، فهي أحد الصناعات الأولى التي أعطي لها الاهتمام في الجزائر. الإستراتيجية المتبعة لتطوير القطاع اعتمدت بشكل واسع على الاستثمار المكثف والذي يعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية، الإنتاجية وفائض القيمة، وهي الأشياء التي تسمح بتمويل الفترات اللاحقة وكذا دخول القطاع في التنمية المستدامة، إلا انه للأسف ومنذ الأزمة البترولية سنة 1986 والقطاع يشهد إخفاقات شديدة ومتتالية، والتي تهدد اندثار القطاع ككل وتجر البلاد إلى تبعية كبيرة للواردات من المواد النسيجية بمختلف أنواعها، وهذا رغم امتلاك الصناعة النسيجية الجزائرية العديد من المزايا التنافسية على غرار الدول المجاورة من انخفاض في تكلفة اليد العاملة، توفر سوق محلي معتبر والقرب من الأسواق الاستهلاكية الكبرى.

و من اجل قياس تنافسية قطاع الصناعات النسيجية اعتمد الاقتصاديون قياس التنافسية الوطنية و التي تشمل نوعين من المؤشرات، الاولى مؤشرات جزئية تعتمد على معايير ومتغيرات كمية و نوعية تغطي جوانب التنافسية المتعددة كالإنتاجية، الناتج الداخلي الخام، أداء التجارة الخارجية... الخ[1]، بالإضافة الى المؤشرات المركبة التي يتم الحصول عليها من خلال تجميع المؤشرات الجزئية و لهذه المؤشرات فائدة كبيرة عند متخذي القرار و راسمي السياسات والمستثمرين، اذ تبين نقاط قوة و ضعف الدولة من خلال علاقتها بالمؤشرات موضع التحليل وهو ما يساعد في فهم الأوضاع المقارنة و يتيح فرصة رسم السياسة التنافسية للمستقبل[2]، وفيما يلي اهم المؤشرات الجزئية التي تقيس لنا تنافسية الاقتصاد الجزائري و تنافسية قطاع النسيج و الملابس بصفة خاصة.

الاشكالية: ما هو مستوى تنافسية قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر وما هي المؤشرات الممكن الاعتماد عليها قياس ذلك؟

- ✓ ما هي المؤشرات التي يمكن الارتكاز عليها لقياس التنافسية؟
- ✓ ما هي النتيجة المتوصل إليها من قياس تنافسية قطاع الصناعات النسيجية؟

أهمية الدراسة: التعرف على نقاط قوة وضعف قطاع الصناعات النسيجية ومدى قدرته على المنافسة في السوق العالمي من اجل تحقيق ميزة تنافسية.

أهداف الدراسة:

- ✓ تحديد مؤشرات قياس تنافسية قطاع الصناعات النسيجية في الجزائر
- ✓ التعرف على مستوى تنافسية قطاع الصناعات النسيجية

فرضيات الدراسة:

- ✓ تميزت الصناعة النسيجية في الجزائر بتنافسية ضعيفة.
- ✓ اختيار المؤشرات الجزئية ذو دلالة اقتصادية.

نموذج الدراسة:

قسمنا البحث إلى محورين، المحور الأول يتناول تطور الصناعة التحويلية في الجزائر أما المحور الثاني فيقوم بدراسة مؤشرات قياس تنافسية قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر.

1- تطور الصناعة التحويلية في الجزائر

اعتماد الجزائر المقاربة الكينزية المبنية على الإنفاق الحكومي الاستثماري المولد للطلب الداخلي الفعال الذي بدوره يكون من جهة محفز للإنتاج والاستثمار ومن جهة أخرى قادر على استيعاب نتائجهما (الانتاج والاستثمار).

هذه الرؤية تجسدت من خلال 3 برامج تنموية وامتدت من 2001 إلى 2014 وكلفت الخزينة العمومية حوالي 348 مليار دولار أمريكي غير أن أثر هذه البرامج على النشاط الصناعي كان دون المستوى المطلوب، بل وكان في الكثير من الأحيان أضعف مما كان عليه قبل الشروع في البرامج التنموية[3]. لعل أول شيء ينظر إليه لمعرفة مدى تقدم وتطور الصناعة عبر الزمن لبلد أو منطقة معينة هو نسب أو معدلات النمو، فلقد عانت كل القطاعات الصناعية من نسب نمو متذبذبة، أكثرها كانت سالبة، تدل دلالة واضحة على أنّ الصناعة الجزائرية هي متعثرة ولم تستطع حماية أسواقها والاستفادة من الأموال المنفقة على الاقتصاد. الجدول التالي يبين لنا تطور الصناعة التحويلية في الجزائر.

الجدول رقم 01: النسب المئوية لنمو الصناعات التحويلية في الجزائر 2006-2016

الصناعة التحويلية / السنوات	صناعة غذائية	الحديد ميكانيك كهرباء	الصناعة الكيماوية	النسيج	الجلود	مواد البناء	الخشب والورق	صناعات اخرى
2006	7.6-	1.3	3.1	14.0-	15.9-	3.8-	2.9	1.0-
2007	2.1-	8.9-	4.4-	15.0-	4.8-	2.7	6.8-	31.2-
2008	6.8	3.9	2.5	1.1-	1.2-	1.6-	11.9-	20.6-
2009	9.1-	6.4	2.0	1.2	12.0-	1.0	21.4-	0.0
2010	3.3-	12.6-	10.6-	10.8-	6.3-	5.0-	14.8	21.3-

5	11.8-	3.2-	9.4-	13.1-	5.5	3.4-	21	2011
3.8-	2.3	1.3	2.8	1.5	6.3	7.4	5.4	2012
7.8-	3.6	0.6	0.5-	0.3	1.9	5.5	7.0	2013
5.3-	2.3	2.5	5.2	0.1-	1.4	1.0	6.4	2014
19.8	3.7	5.1	2.5-	2.7	3	11.6	5.9	2015
11.7	11.9	6.2	0.1	0.5	3.7	1.1	5.6	2016

المصدر: بنك الجزائر اعتمادا على معطيات بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول 01 أنه ليس هناك قطاعات ضعيفة وأخرى قوية، فكل القطاعات للصناعة التحويلية العمومية تشهد تدهورا، هذا الوضع الخطير إن دل على شيء فإنما يدل على وجود مشاكل هيكلية عميقة تحول دون تمكن المؤسسات العمومية من اقتطاع حصص من السوق تمكنها من النمو، و من الأسباب التي تحتاج دراسات و تمحيص نذكر ضعف النظام الجمركي وانتشار المنافسة الغير عادلة، هيمنة الاقتصاد الغير رسمي على السوق الوطنية، تآكل وسائل الإنتاج للمؤسسات العمومية إلى غير ذلك من العراقيل التي تستوجب دراسات معمقة ومفصلة تؤدي إلى معرفة المناخ الذي يسمح بعودة الصناعة الوطنية.

2- **صناعة النسيج والملابس في مؤشرات قياس التنافسية**

صناعة النسيج والملابس في مؤشر الإنتاج ورقم الاعمال والقيمة المضافة

ان التراجع الذي أصاب قطاع النسيج والملابس خلال السنوات 2011، 2012 و2013 بعد الانتعاش الذي عرفته خلال الفترة 2006-2011 يمكن ان نراه من خلال 3 معايير وهي مستوى الإنتاج ومعدل القيمة المضافة في كل من القطاعين العام والخاص ورقم الاعمال. الجدول 02 يوضح تطور مستوى انتاج النسيج والملابس خلال الفترة 2006-2016.

الجدول رقم 02: تطور كل من الإنتاج، القيمة المضافة ورقم الاعمال لقطاع النسيج والملابس في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) (مليون دينار جزائري)

السنوات	تطور انتاج النسيج والملابس		تطور القيمة المضافة		تطور رقم الاعمال
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	
2006	5871.4	38831.4	2817.2	10785.2	10947
2007	4722.2	39556.9	2277.8	10978.1	10877
2008	4586.6	38666.4	2195.5	10680.7	13263

13263	12266.3	2324.4	39168.8	4771.4	2009
12308	11692.7	2150.1	39222.8	4342.6	2010
7053	11614.1	1863.6	40052.8	3969.2	2011
8024	12376.3	1632.0	42047.2	3363.3	2012
9032	12622.6	1708.9	42252.9	3489.5	2013
10480	13012.7	1780.9	42056.8	3603.4	2014
10479	13777.9	2015.0	43326.9	4024.3	2015
10865	15219.9	2208.3	49277.9	4474.9	2016

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات[4]

من الجدول نلاحظ انخفاض في مستوى انتاج النسيج و الملابس و كذلك القيمة المضافة في القطاع العام حيث نجد الانتاج انخفض من سنة 2006 بقيمة 5871.4 مليون دينار جزائري الى 3603.4 مليون دينار جزائري 2014 سنة مقابل انخفاض في القيمة المضافة من 2817.2 مليون دينار جزائري في 2006 الى 1780.9 مليون دينار جزائري 2014 سنة ، ثم عرف تحسن خلال السنوات الأخيرة ، اما رقم الاعمال فهو الاخر شهد انخفاضا خلال الفترة 2006-2013 بحيث انخفض من 10947 مليون دينار جزائري 2006 سنة الى 9032 مليون دينار جزائري 2013 سنة، و هذا ما يوضح الصعوبات التي يتخبط فيها القطاع العمومي للنسيج و الملابس رغم الإصلاحات التي مر بها خلال السنوات السابقة.

اما القطاع الخاص فنجده قد حقق مكاسب خلال الفترة 2006-2016 في كل من الإنتاج والقيمة المضافة وهذا ما يوحي بانه يتميز بتحكم كبير في التكاليف، فتكاليفه هي جد مضغوطة بالإضافة الى حسن للتسيير وهو الشيء الذي يسمح له بالتطور، ورغم المكانة التي يتمتع بها هذا القطاع فلقد حقق انتاجا اجماليا سنة 2016 قدر ب 49277.9 مليون دينار جزائري، بينما القطاع العام لم يحقق سوى 4474.9 دينار جزائري خلال نفس السنة، أي ان القطاع الخاص متفوق على القطاع العام بحوالي 10 مرات. وبالتالي فان النهوض بقطاع النسيج والملابس يتطلب توفير قاعدة إحصائية شاملة ومفصلة تعكس الوضع الحقيقي للقطاع، ومن تم وضع خطط استراتيجية لتطويره والذي يعد من القطاعات ذات الاهتمام الكبير لقدرته الهائلة على امتصاص البطالة وتحقيق اكتفاء ذاتي والتصدير الى الخارج بتوفير السلع الواسعة الاستهلاك وكثيرة التبادل الدولي[5]، حيث بلغت الصادرات العالمية من النسيج والملابس ما يقارب 818 مليار دولار سنة 2016 وبالتالي فسوق النسيج والملابس يشهد منافسة كبيرة في السوق العالمية.

صناعة النسيج والملابس في مؤشر الناتج الداخلي الخام

شهدت الفترة 2000 الى 2013 تدفقا كبيرا للموارد نتيجة تحسن أسعار البترول كما عرفت الجزائر استقرارا سياسيا كبيرا بعد العشرية السوداء، وهذا ما جعل الكل يتنبأ بانطلاقة قوية الا ان الأوضاع بقيت في الإنعاش ولم تصل الى النمو، حيث ان النمو لم يسجل الا نسبة 0.8% بين 2000 و2005، اما بالنسبة لقطاع النسيج والملابس زاد تدهورا وتقهقرا.

الجدول رقم 03: حصة النسيج والملابس من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2006-2016

سنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة %	14.0-	15.0-	1.10-	1.2	2.4-	2.0-	1.5	0.3	0.1-	2.7	0.5

المصدر: بنك الجزائر

الشكل رقم 01: حصة النسيج والملابس في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2006-2016

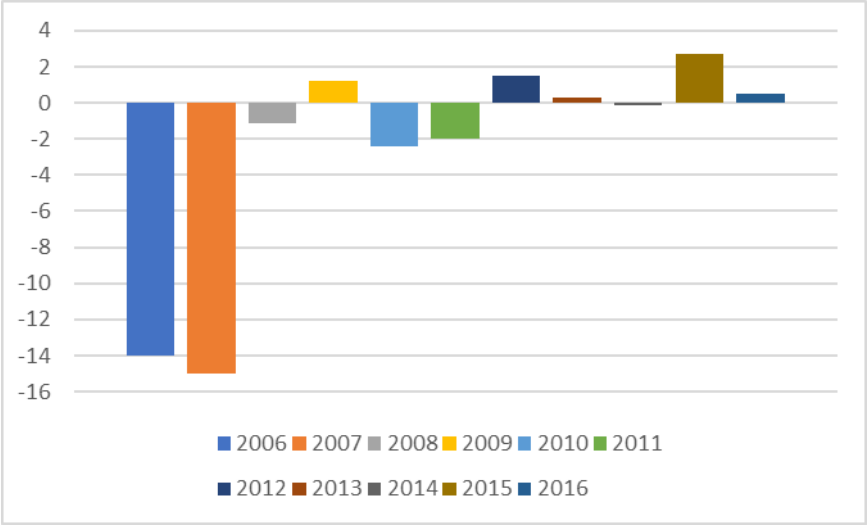

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الشكل المقابل تدهور كبير في حصة النسيج والملابس من الناتج الداخلي الخام خلال السنوات 2006، 2007و 2008، وهذا ما يفسر المساهمة الضئيلة لقطاع الصناعات النسيجية في الناتج الداخلي الخام، وان هذه النتائج السلبية المتراكمة جعلت الحكومة في السنوات الأخيرة تعطي اهتماما لقطاع الصناعات النسيجية وهذا ما يفسر النتائج الموجبة التي حققها هذا القطاع خلال السنوات 2012، 2013، 2015 و2016.

- **صناعة النسيج والملابس في مؤشر التجارة الخارجية**
  - **واردات الجزائر من النسيج والملابس**

ضعف الانتاج الوطني من النسيج والملابس يمكن ملاحظته كذلك من خلال تطور الواردات الجزائرية من هذه المواد.

الجدول رقم 04: الواردات من النسيج والملابس خلال الفترة 2006-2016

(مليون دينار جزائري)

الواردات / السنوات	النسيج المصنع	الملابس المصنعة	السلع الوسيطية في صناعة النسيج	السلع النسيجية للاستهلاك النهائي	صناعات أخرى من النسيج
2006	10431.0	5768.8	2039.3	5663.0	23008.8
2007	13461.0	6773.9	3070.9	6630.3	2612.2
2008	14075.5	7745.4	2660.4	7599.2	3876.3
2009	18948.1	10237.5	4381.0	10034.1	5120.3
2010	23642.9	11876.0	4981.2	11624.3	7649.4
2011	27520.7	14872.8	5522.3	1466.1	9254.9
2012	36593.0	19349.2	6513.9	19055.3	11803.6
2013	46223.5	23008.3	8457.7	22706.9	15376.0
2014	48399.2	28556.4	10209.9	28283.8	14946.6
2015	62907.4	37626.0	13269.7	36714.7	19060.2
2016	68098.2	46454.9	13273.4	46059.1	20617.4

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة

من خلال الاضطلاع على الأرقام التالية تبين ان واردات الجزائر من النسيج والملابس شهدت ارتفاعا متواصلا وكبيرا من سنة 2006 الى 2016، فالمستوردات من النسيج والملابس للاستهلاك النهائي بلغت سنة 2006 حوالي 5663.0 مليون دج ووصلت سنة 2016 الى حوالي 46059.1 دج، اي تضاعفت 5 مرات، وهدا ما يبين ان المستهلك الجزائري يلبي حاجياته المتعلقة بالنسيج والملابس من السلع المستوردة، فبالمقارنة بين الإنتاج الإجمالي الوطني من النسيج والملابس سنة 2006 بلغ 44.702.8 مليون دينار جزائري اما الواردات فكانت في حدود 46.909 مليون دينار جزائري وعليه فان المنتوج الوطني كان يفوق الواردات.

الشكل رقم 02: الواردات من الالياف من الآلات لصناعة النسيج خلال الفترة 2006-2016

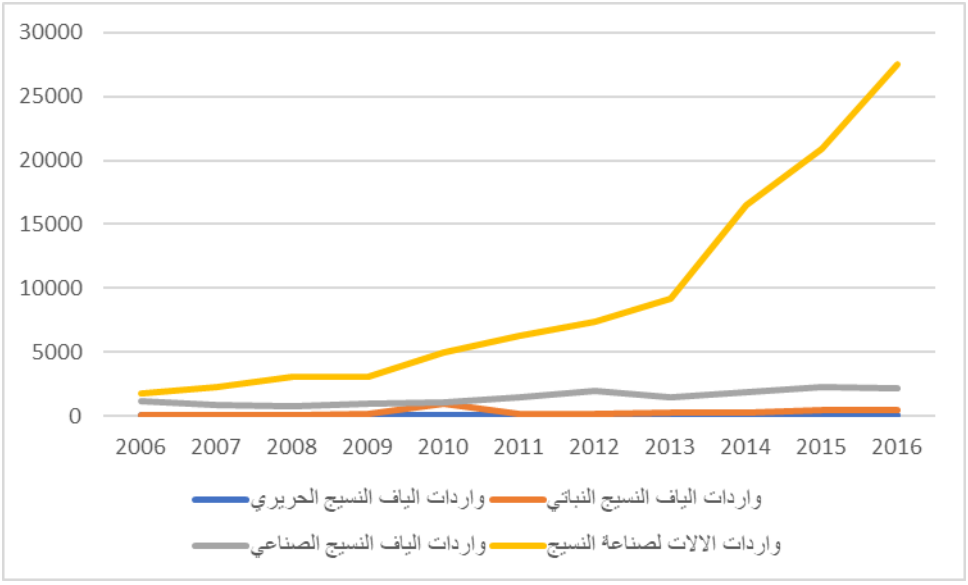

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المنظمة العالمية للتجارة

من الشكل المقابل نلاحظ ان الواردات في تزايد مستمر وخاصة يظهر هذا الارتفاع خلال من 2013 الى 2016، و هذا لاعتماد المنتج على الواردات من مختلف أنواع الالياف بالإضافة الى الاعتماد الكبير على الواردات من الآلات و يبرز هذا الارتفاع خلال الفترة 2013-2016 و هذا راجع الى انطلاق اشغال المصنع تايال بغليزان بشراكة تركية جزائرية و الذي يعتبر اكبر مصنع لغزل و النسيج على المستوى الافريقي و الذي يحتاج بدوره الى التهيئة بالآلات لصناعة النسيج و الملابس و الجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد على البترول و تهمل القطاع الصناعي فكان لابد من اللجوء الى الاستيراد.

وهذه الأرقام المتعلقة بالنسيج والملابس تبين بأنّ المنتج والمستهلك يلبي حاجاته المتعلقة بالنسيج والملابس من السلع المستوردة، فالمقارنة بين الإنتاج الوطني والاستيراد تظهر بأنّ الإنتاج الإجمالي من النسيج والملابس سنة 2004 بلغ 44.599.5 مليون دج أما الواردات فكانت في حدود 16.425.9 مليون دج وعليه فالإنتاج الوطني كان يفوق الواردات بـ 271.5%.

الرجوع إلى إحصائيات 2016 يبرز لنا حقيقة جديدة وهي أنّ الواردات تفوق الإنتاج الوطني بـ 70% حيث الإنتاج الوطني هو في حدود 45.742.5 مليون دج أما الواردات فبلغت 73.936.4 مليون دج. البرامج التنموية الرامية لدفع الاقتصاد الوطني عامة و الإنتاج الوطني خاصة و التي أنفق فيها حوالي 348 مليار دولار (من 2006 إلى 2016) نجد أنّ الإنتاج الوطني لم يتطور إلا بنسبة 3% بينما الواردات تطورت بنسبة 45.12% هذه الأرقام توحي لنا بأنّ القطاع الإنتاجي عامة و معه قطاع النسيج و الملابس ترك يتخبط في مشاكله و لم يستفد من سياسة ناجعة كفيلة بحماية و تطوير و مساندة الإنتاج الوطني العمومي و الخاص، و في نفس الوقت ترك اقتصاد السوق يتطور و يتبلور من أجل جعل الإنتاج الوطني يسير وفقا للتوجهات العالمية من حيث نوع المنتوجات و النوعية و السعر و التكنولوجيا المستعملة و التقنيات الحديثة، إلى غير ذلك العناصر الكفيلة بجعل الإنتاج الوطني قادر على مواجهة المنافسة العالمية.

ما يمكن قوله هو أنّ الفوضى في السوق النابعة من الانتشار الرهيب للاقتصاد الغير رسمي والمدعم بالانتشار الواسع لعمليات الاستيراد الرسمية والغير رسمية وفروا الشروط الضرورية و الكافية لخفض الإنتاج الوطني من الملابس المستهلك للنسيج الوطني (صناعة الملابس سوق للأسفل لصناعة النسيج) و عدم وجود إستراتيجية واضحة للدولة مع الانتشار الواسع للسوق الغير رسمي والاعتماد الكبير على الواردات، جعلوا صناعة النسيج والملابس الوطنية سواء الخاصة أو العمومية تواجهه منافسة غير شرعية، دمرت الإنتاج الوطني وسهلت استحواذ المؤسسات الأجنبية على السوق الوطني وهذه واقع يؤثر على اي اقتصاد مهما كانت درجة تطوره[6].

- **صادرات الجزائر من النسيج والملابس**

عرفت صادرات الجزائر من النسيج والملابس انخفاضا رهيبا خلال الفترة 2006-2016 حيث تنتج فقط 4 بالمائة من احتياجاتها للملابس والنسيج، والبقية أي 96 بالمائة فهي مستوردة من الخارج، الجداول التالية تبين ذلك.

الجدول رقم 05: الصادرات من السلع والملابس النسيجية خلال الفترة 2006-2016

(مليون دينار جزائري)

الصادرات / السنوات	النسيج المصنع	الملابس المصنعة	السلع الوسيطية في صناعة النسيج	السلع النسيجية للاستهلاك النهائي	صناعات أخرى من النسيج
2006	2016.0	21.7	175.6	192.7	45.7
2007	403.8	12.2	460.9	172.0	46.5
2008	157.9	19.0	171.5	116.4	31.7
2009	149.7	9.5	75.8	79.6	29.9
2010	51.4	6.7	185.6	30.5	14.8
2011	71.2	0.4	49.2	5.6	19.6
2012	33.9	8.6	26.4	5.1	5.3
2013	27.8	3.1	25.7	4.9	3.2
2014	91.5	4.0	91.7	6.7	1.9
2015	167.1	4.3	189.1	7.0	4.2
2016	161.1	15.2	207.2	8.2	4.3

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة

عرفت الصادرات من السلع النسيجية للاستهلاك النهائي انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2006-2016 حيث عرف أكبر قيمة له سنة 2006 قدرت ب 192.7 مليون دينار جزائري أدني قيما لها سنة 2013 بقيمة 4.9 مليون دينار جزائري، وهذا ما يبين أن المؤسسات الوطنية المستثمرة في قطاع النسيج، لا تسهم سوى بأقل من 4 في المائة من إجمالي الملابس المعروضة في السوق، وان صناعة النسيج تمثل 0.15% فقط من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2016 وهذه القيمة لا يمكنها ان تحقق اكتفاء ذاتي للجزائري وبالتالي ينخفض التصدير. ويعود الانخفاض في تصدير النسيج والملابس الى هشاشة القطاع وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلي والتصدير الى الخارج بالإضافة الى نقص ثقة المواطن الجزائري في المنتوج المحلي.

الشكل رقم 03: صادرات مختلف أنواع الالياف والآلات لصناعة النسيج خلال الفترة 2006-2016 (مليون دينار جزائري)

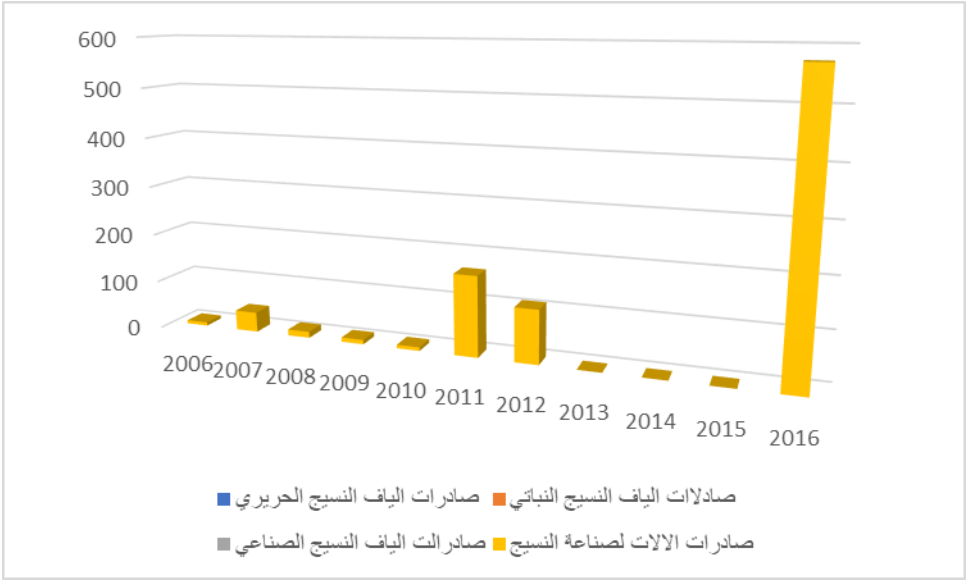

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات المنظمة العالمية للتجارة

نلاحظ من الجدول المقابل أن الصادرات الألياف المستعملة في إنتاج النسيج والملابس منعدمة بالرغم من أن الجزائر بلد فلاحي وذلك لضعف الإنتاج الفلاحي والصناعي في الجزائر. اما بالنسبة للآلات اللازمة لصناعة النسيج هي الأخرى شهدت انخفاضا كبيرا وذلك لضعف النشاط الصناعي الجزائري والاعتماد على الاقتصاد الريعي خاصة قبل ازمة البترول التي شهدتها الجزائر حديثا، الا انه عرفت صناعة الآلات لصناعة النسيج نموا معتبر ا سنة 2016 وذلك بسبب الازمة البترولية التي مست الجزائر ومحاولتها لتطوير القطاع الصناعي. وبالتالي فان قطاع النسيج والملابس لا يمكن تطويره في الجزائر إلا من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لمواجهة المنافسة مع المنتجات الصينية حيث ان المستثمرين يجدون صعوبة في تطوير قطاع النسيج بالنظر إلى المنافسة غير العادلة مع المنتجات الصينية التي غزت الأسواق بعد فتح السوق الجزائرية قبل نحو عقدين أمام كل أنواع البضائع الخارجية.

مقارنة الصادرات بالواردات:

ان صناعة النسيج والملابس في الجزائر لا تمثل سوى 4 % من السوق الوطنية أي انها تمثل 0.15 % من الناتج الداخلي وهذا راجع الى الافراط في الاستيراد واهمال الصادرات وهذا ما يبينه الشكل المقابل:

الشكل رقم 04: مقارنة الصادرات بالواردات الجزائرية خلال الفترة 2006-2016 (مليون دينار جزائري)

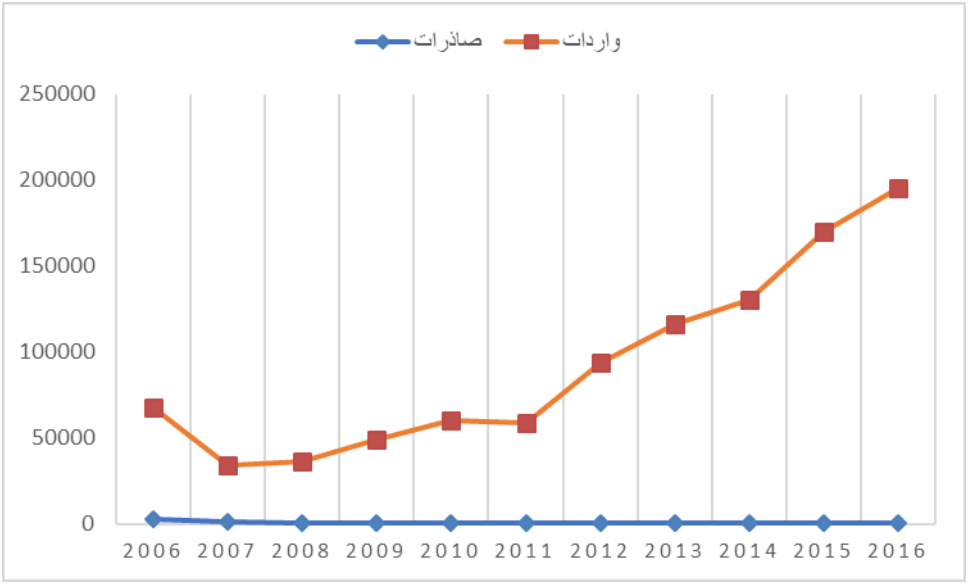

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم 04 و05

نلاحظ من الشكل المقابل افراط كبير ومتواصل في عملية استيراد النسيج والملابس على طول الفترة 2006-2016 ما يقابله ضعف كبير في الصادرات الجزائرية من النسيج والملابس وهذا ما يفسر اعتماد الجزائر على الاستيراد في تلبية احتياجات المستهلك الجزائري من النسيج والملابس، أي ان 96 % من الألبسة والمنتجات النسيجية المسوقة محليا مصدرها الاستيراد، وأن المؤسسات الوطنية المستثمرة في القطاع لا تساهم سوى بأقل من 4 % من إجمالي الملابس المعروضة في السوق.

شهد قطاع النسيج والملابس صعوبات خلال الفترة 2006-2016 حيث فقد القطاع 50 ألف موطن شغل وخسارة بـ 600 مليون يورو من قيمة التصدير بالإضافة الى تسجيل خسارة بـ 7 % من نسبة الاستثمار السنوي. إن المواطن الجزائري يستهلك ما يمثل 400 مليار دينار تعد كنفقات على المنتجات النسيجية من الاستيراد، وبالتالي فان شركات النسيج والملابس الجزائرية

العمومية والخاصة أمام تحدي تحسين نوعية المنتوج، لإقناع الزبائن باستهلاك الملابس وطنية الصنع، في ظل ارتفاع مستوى المنافسة مع المواد المستوردة. وهذا امام تطور نموذج اقتصادي عالمي يتطلب مزيد من الجهود للاندماج في السوق العالمي[7].

خاتمـــة

على الرغم من الجهود الاستثمارية التي بذلت لم تصبح الصناعة النسيجية بعد قوة محركة للاقتصاد فهي لا تزال ناشئة تواجه منافسة شديدة على الصعيد العالمي، فقيمة الصادرات من الصناعات النسيجية لا تزال محدودة جدا باعتبار التصدير هو الأداة الرئيسية لزيادة معدل النمو الحقيقي في الوقت الذي تتزايد فيه الواردات بمعدلات عالية وهذا ما يعكس ضعفا واضحا في قدرتها التنافسية في قطاع الصناعات النسيجية.

واستنادا إلى ما سبق، فإن مدى نجاح الجهود المبذولة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في قطاع الصناعات النسيجية المرحلة القادمة يعتمد على عنصرين أساسيين:

- تشجيع الاستثمار المحلي وجلب الاستثمار الأجنبي باعتباره مصدرا رئيسيا للتمويل بالإضافة إلى كونه وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا بما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية.
- تنشيط قطاع التصدير الذي يعتبر محفزا للنمو الاقتصادي كونه يعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد والاستفادة من وفورات الحجم التي تساعد في التغلب على ضيق السوق المحلي، وذلك من خلال فتح الأسواق الجديدة وتحسين جودة المنتجات ونوعيتها بما يعزز من قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية. وفي الأخير يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها ضرورية لتمكين الاقتصاد الوطني من مواكبة متطلبات التوجه نحو عولمة الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية.
- الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من السلع والخدمات لتمكينها من الصمود والمنافسة أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية، وذلك من خلال دراسة وتشخيص المعوقات والمشكلات التي تحد من قدرة هذه المنتجات على المنافسة، والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها بما يؤدي إلى تعزيز الميزة التنافسية لتلك المنتجات. فإنه من الضروري الإسراع في إنجاز مشروع دراسة التنافسية الجزائرية لتحديد مواطن الضعف والقوة والخروج بتوصيات لتعزيز مقدرتها التنافسية.

- مواصلة العمل على تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي والاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تسهل عملية التبادل التجاري وفتح الأسواق العالمية أمام الصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية، لابد من استكمال السياسات والإجراءات الكفيلة للتعامل مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية بكفاءة.
- ضرورة مواصلة العمل على تحقيق الإصلاح والتطوير الإداري الشامل الذي يكفل إزالة الروتين وتحسين مستوي ات الإدارة بهدف تعزيز فرص النجاح أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على مواجهة متطلبات المرحلة القادمة.
- تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز شراكته مع القطاع العام من جهة، واقتصار دور الحكومة على معالجة التشوهات التي تعيق عمل آلية السوق وحماية المنافع الاجتماعية من جهة أخرى.

الهوامش والمراجع

[1] Mario (J) et Martinez (P). « La compétitivité : une approche méthodologique ». Portau-Prince, Haïti. Juillet 2007.

[2] Lachaal (L), La compétitivité : Concepts, définitions et applications. In : Laajimi (A). (ed.), Arfa L. (ed.). Le futur des échanges agro-alimentaires dans le bassin méditerranéen : Les enjeux de la mondialisation et les défis de la compétitivité. Zaragoza : CIHEAM, 2001.

[3] مهدي قيطون، مساهمة االستراتيجية الصناعية الجديدة في أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر، مجلة العلوم 11 الانسانية ، العدد الثامن، ديسمبر2017 ،ص277.-

[4] ONS. Collections Statistiques N° 210/2018 Série E : Statistiques Economiques N° 97

[5] Benoit Boussemart et Alain Roncin, « La mondialisation contre la concurrence dans le textile et habillement », Revue de l'OFCE, édition N°103, 2007.

[6] Dorothea Ruesch, « Production et commerce internationaux de textile et d'habillement : condition de travail et protection de l'environnement »Annuaire suisse de développement, édition N°16,1997.

[7] Gilbert Ammar et Nathali Roux « Délocalisation et nouveaux modèle économique : le cas du secteur textile et habillement », Caire Info, édition N°62, 2009.